اندثار الأصل في الصرف ومنهج القدماء في التنبيه إليه

The extinction of the originin the science of morphology and Ancient Curriculum in alerting it

محمود عبد اللطيف فواز
مدرس
جامعة الأنبار – كلية الآداب – قسم اللغة العربية

Mahmood Abdullateef Fawwaz
Lecturer
Anbar University- College of Arts- Department of Arabic Language
mahmood.fa76@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: اندثار الأصل، الصرف، التنبيه إليه

Keywords: The extinction, morphology, alerting it

الملخص

مما تجدر الإشارة إليه أنّ فكرة الاصل والفرع عماد العملية القياسية والأساس الذي تقوم عليه صور القياس النحوي فقد سيطرت على عقول العلماء القدماء فضلاً عن المحدثين فأولوها اهتمامهم وصرفوا لها جُلَّ وقتهم، والباحث في اللغة العربية سيجد ذلك واضحاً في كتبهم، فالمتتبع في مؤلفات القدماء سيجد إلى جانب هذه الظاهرة مجموعة من المصطلحات تدور حول مفهوم الأصل والفرع ألا وهو اندثار الأصل والتنبيه عليه فتعددت مناهجهم وطرقهم ففي أحيان كثيرة التصريح به لمعالجة الكثير من الظواهر الصرفية التي عجزوا عن توجيهها إلا بالعودة إليه فمن هذه المصطلحات التي سارت إلى جنب الأصل والفرع، التنبيه على الأصل والأصل المتروك والمحذوف ومراجعة الأصول ورد الأصل ومنها أيضاً المُمات والمهجور والمتروك والمرغوب عنه وغيرها، فحاولت تتبع هذه المفاهيم المصطلحات في قسم من الكتب الصرفية وإلقاء الضوء عليها لتوضيحها للقارئ وبيان منهج العلماء في ذكرها وموقفهم منها.

Abstract

It should be noted that the idea of origin and branch is the mainstay of the standard process and the basis of the grammatical measurement images has dominated the minds of ancient scientists as well as the modernists, and they paid attention to them and paid them most of their time. The scholar in Arabic will find this obvious in their books. The tracker in the ancient literature will find, along with this phenomenon, a set of terms that revolve around the concept of origin and branch, namely the scattering of origin and alert to it. Alert to the asset, the asset left behind, the deleted, the asset reviewed and the asset returned, including also dead, abandoned, abandoned and desired etc. She tried to trace these concepts of terminology in a section of the banknotes and to highlight them for the reader's explanation of the approach and attitude of scientists.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد، فإنّ فكرة الاصل والفرع عماد العملية القياسية والأساس الذي تقوم عليه صور القياس النحوي فقد سيطرت على عقول العلماء القدماء فضلاً عن المحدثين فأولوها اهتمامهم وصرفوا لها جُلَّ وقتهم، والباحث في اللغة العربية سيجد ذلك واضحاً في كتبهم، فالمتتبع في مؤلفات القدماء سيجد إلى جانب هذه الظاهرة مجموعة من المصطلحات تدور حول مفهوم الأصل والفرع ألا وهو اندثار الأصل والتنبيه عليه فتعددت مناهجهم وطرقهم ففي أحيان كثيرة التصريح به لمعالجة الكثير من الظواهر الصرفية التي عجزوا عن توجيهها إلا بالعودة إليه فمن هذه المصطلحات التي سارت إلى جنب الأصل والفرع، التنبيه على الأصل والأصل المتروك والمحذوف ومراجعة الأصول ورد الأصل ومنها أيضاً المُمات والمهجور والمتروك والمرغوب عنه وغيرها، فحاولت تتبع هذه المفاهيم المصطلحات في قسم من الكتب الصرفية وإلقاء الضوء عليها لتوضيحها للقارئ وبيان منهج العلماء في ذكرها وموقفهم منها ولضيق الوقت وسعة المادة اهملت كثيراً من المسائل وكذلك صيغ أخرى تدلل على هذا المفهوم فضلاً على موقف المحدثين لهذه الظاهرة ونقدهم لها واطلقوا عليها اسم الركام اللغوي أو التحجر اللغوي وأول من أثار هذه القضية وفصّل القول فيها رمضان عبد التواب و كمال بشر ثم تبعهم مجموعة من الباحثين بين مؤيد لموقفهما ورافض وأفردوا لها دراسات مستقلة.

لذلك أضحى عنوان بوحيثي المتواضع هذا(اندثار الاصل في الصرف ومنهج القدماء في التنبيه إليه) فشرعت في تقسيمه إلى هذه المقدمة ومبحثين يسبقهما تمهيد ويليهما الخاتمة وأهم نتائج البحث وقائمة بالمصادر والمراجع المستعملة في البحث، فالمبحث ألأول أصبح تحت عنوان استعمال مصطلح الأصل والآخر استعمال مصطلحات تدل عليه.

وأقول أخيراً، ما كان فيه من صواب فبفضل من الله وتوفيقه وما كان فيه من خطأ أو نسيان أو زلل فمني سائلاً الله عز وجل الرحمة والغفران.

التمهيد

مفهوم الأصل والفرع

تعد فكرة الاصل والفرع عماد العملية القياسية والأساس الذي تقوم عليه صور القياس النحوي الذي كان حاضرًا في فكر الخليل ومن تبعه إذ جعلوا مفردات اللغة كلها أصولًا وفروعاً لذلك لم يثبت الأصل على مفهوم واحد بل تطور مفهومه بتطور النحو العربي متأثرًا بما طرأ عليه في أساليب دراسته شأنه شأن غيره من المصطلحات التي تطور معناها وتغير بدون أي تغيير للفظها، ومر مصطلح الأصل بمرحلتين كان في أول أمره مصطلحًا بارزًا من مصطلحات النحو والصرف الواضحة، والآخر مفهومًا أساسيًا في علم أصول النحو بدون أنْ يتغير لفظه فبقى ثابتًا استوعب كل ما طرأ عليه من دلالات النحو والصرف وأصولهما.

لذلك قبل الشروع في مسارات هذا الدراسة لابدَّ لنا من وقفة في بيان ماهية الأصل والفرع لدى علمائنا وما استقر من مفهومه في أمات الكتب.

فالأصل لغة: أسفل كل شيء، قال ابن منظور(١): "الأصل أسفل كل شيء، وجمعه أصول ولا يكسَّر على غير ذلك... وأَصَل الشيء: قتله علماً فعرف أصله" وقال ابن فارس(٢): "الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها عن بعض؛ أحدها: أساس الشيء... فالأصل أصل الشيء، والأصل أساس الشيء، و مرجعه الذي يعود إليه، وعرفه الشريف الجرجاني: بأنَّه "ما يبتني عليه شيء غيره"، وقال أيضاً: إنَّه "ما يبتني عليه غيره"(٣).

واستعملت كلمة أصل في معاني عدة يقال أصَّل الشيء بأصل، أصل الرأي استحكم وجاد وأصل الشيء قوي واشتد والشيء يُؤصَّل يثبت و يرسخ، والذي يلفت انتباهنا في المعنى اللغوي لكلمة أصل من خلال هذه التعريفات أنَّ المعنى الكلي العام لكلمة أصل أسفل كل شيء من حيث إنَّه يُبنى عليه غيره والبناء قد يكون حسيًا كبناء السقف إلى الدار أو عقليًا كبناء الحكم على الدليل ولعل المعنى الأول هو الأقدم تاريخيًا لكن البناء على الأصل ليس شرطًا واجبًا.

وقد تعددت دلالتهما عند النحاة؛ فقد "يطلق الأصل في النحو ويراد به ما يستحقه الشيء بذاته تارة، والقاعدة بأخرى، والمجرد من العلامة ثالثة، والأكثر الغالب رابعة، والأقدم تأريخياً خامسة، وغيرها من المعاني، والفرع خلافه"(٤).

---

(١) لسان العرب، ابن منظور: ١/١٨٣-١٨٤.

(٢) مقاييس اللغة، ابن فارس: ٤٤.

(٣) التعريفات، للجرجاني: ٨٥.

(٤) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ: ٧٥.

أما **الفرع** فتذكر المعجمات أنَّ الفرع أعلى كل شيء وجمعه فروع وهو مأخوذ من فرع الشجرة أي غصنها يقال فرع الشيء فرعًا وفراعة إذا علاه وفرع القوم فارقهم وفرع الجبل صعد وانحدر وهو من الأولاد أيضاً ويطلق الفرع على القوس غير المشقوق وعلى رأس المال وشريف القوم كما أنه يُطلق على مجرى الماء إلى الشعب وهو الوادي وقال الراغب الأصفهاني إنَّ المعتبر في الفرع شيئان أحدهما الطول ومنه سمي شعر الرأس فرعًا لعلوه فالفرع في أصل الاستعمال حسي مادي يؤخذ من الطول والعرض ولا يمكن أن يُبنى عليه، وذكر الجرجاني ذلك عندما عرَّف الفرع: بأنه خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره(١).

(١) التعريفات، للجرجاني: ٢٤٤.

المبحث الأول

استعمال مصطلح الأصل

مما لا شك فيه اعتماد العلماء القدماء على الأصل في بناء الحكم الصرفي وقاسوا عليه في الكثير من المسائل الصرفية إلا أنهم لم يغفلوا أصولاً لصيغ استعملتها قسم من قبائل العرب في كلامها فأشاروا إليها بحديثهم عن الأصل؛ فتعددت طرائق العلماء في ذكرها و الإشارة إليها لتوضيحها فكان ذلك بألفاظ ومصطلحات مختلفة نذكر منها:

أولاً: التنبيه على الأصل:

تتضح ظاهرة التنبيه على الأصل بتصريح العلماء لهذا المصطلح في كتبهم بشكل يلفت النظر إليه، فذُكِرَت بطرائق مختلفة لأنها تفسر لهم بعض الأحكام المطردة عندهم، فإنَّ ما خرج تنبيهاً على الأصل قد أتخذه العلماء على كل أصل لم يخضع لقواعد الاعتلال فجاء لأسباب وعلل مختلفة هي:

١ - للاستثقال:

ومن هذه المسائل التي بينها العلماء في كتبهم أنَّ الميزان الصرفي يجعل القياس على ثلاثة أصول تجمعها (فَعَلَ)، وما زاد عن الثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عنه بلام ثانية إن كان الاسم رباعياً، كما تقول: وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ و إذا كان الاسم خماسياً تقول: وَزْنُ (سَفَرْجَلٍ): (فَعْلَّلٌ) ويعبر عن الزائد بلفظه، أي يُورد في الوزن الحرفُ الزائد بعينه في مثل مكانه، إلا المبدل من تاء الافتعال تقول في مثل: (اضْطَرَبَ) و(ازْدَرَعَ): (افْتَعَلَ)، ولا تقول: (افْطَعَل) ولا (افْدَعَلَ)، وهذا مما لا يُسَلَّم به عند بعض العلماء، فتقول: (اضْطَرَبَ) على وزن (افْطَعَلَ)، و(فَحَصْطَ) وزنه (فَعَلْطُ)، و(هَرَاق) وزنه: (هَفْعَل)، و(فُقَيْمِجٌّ) وزنه: (فُعَيْلِجّ)، فيعبر عن كل الزائد المبدَل بالبدل، لا بالمبدل منه إنما لم يُوزَنْ المبدل من (تاء الافتعال) بلفظه إما للاستثقال وإما للتنبيه على الأصل، وهذا حصل في (فَحَصْطُ) وفي (فُزْدُ) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل، ولو قالوا: ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المدغم في أصل، فإنه بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله، ليدخل فيه نحو قولك: (زَّيَّنَ) و(ادَّارَك) على وزن (افَّعَّل) و(افَّاعَلَ)، وقولك: (قَرْدَد) و(قَطَّعَ) و(اطَّلَبَ) على وزن (فَعْلَلَ) و(فَعَّلَ) و(افَّعَلَ)، لكان أولى وأعم ولا يقال في نحو (قَطَّع): (فَعْطَل)، بل (فعلل)، زنة المكرر إنما وُزِنَ المكرر للإلحاق بأحد حروف فعل لأنه في مقابلة الحرف الأصلي[١].

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/١٧-١٩.

٢- دفعًا للالتباس:

ذكر الرضي أنّ (الواو) تقلب (ياء) وتدغم في (الياء) ويُكسَر ما قبل المدغم إن كان ما قبله ضمة لمناسبة الكسرة (الياء)، إذا وقعت عيناً أو لاماً أو غيرهما، واجتمعت الواو مع الياء وسُبِق الساكن على الآخر واواً[١].

ومما جاء على هذا: (لُي، لِي) -بضم اللام وكسرها- في جمع: (أَلْوي)، مع أن الأصل كسر اللام؛ لوقوع الضم قبل ياء ساكنة؛ أما ضم اللام فللتنبيه على الأصل دفعًا للالتباس، وأما كسرها فعلى القياس المذكور، وهو أنه تُقلب الضمة كسرة إذا كانت قبل ياء ساكنة.

واللِّي من: لوى الرجل، إذا اشتدت خصومته.

وإنما قال: في جمع أَلْوَي احترازًا عن اللَّيّ الذي هو المصدر، فإنه لا يجوز فيه ضم اللام ولا كسرها[٢].

٣- للتصحيح:

إنَّ العرب إذا طردوا الاعلال في كلامهم أخرجوا بعض الكلمات مصححاً تنبيهاً على الأصل، وذلك كما مثل به من: "القود" و"الغيب". وكأنهم لما راموا ذلك نزلوا الفتحة منزلة الحرف فصار (فعلٌ) كـ: (فعالٍ)، وجرى (قود) في التصحيح مجرى: (جوار) و(غيب) مجرى: (سيال) فقد انعكس التقدير في الحركة إذ هي سبب الاعلال في: (قام)، وهنا هي السبب في الصحة، ويدلك على إجرائهم الحرف مجرى الحركة قول الشاعر:

في ليلةٍ من جمادى ذات أنديةٍ لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

و"أندية": (أفعلةٌ) تكسير: (فعال) كـ "جراب وأجربة" فلولا إجراؤهم: (نوى) مقصوراً مجرى: (بداء) ممدوداً لما جاز ذلك.

وذلك أنه جاز في الأسماء دون الأفعال، وذلك لما تقدم من فرعيه: الاسم في الاعلال، وأصالة الفعل فيه، وجاز في العين دون اللام لقوة العين وضعف اللام، وكثُر في الواو، وقل في الياء؛ لقُرب الياء من الألف وبُعد الواو عنها.

وصرح أبو الفتح والعبدي بأن قلب الواو والياء ألفاً إنما كان بعد إضعافهما، ولا يقدَّر انقلابهما متحركين لأنهما بها تحصنا من التغيير.

فإن قيل: فهلا قلبا في: القول والبيع؟

فالجواب: أن الحرف إذا كرهت الحركة عليه جعل تسكينه وصلةً إلى تغييره، فإذا كان ساكناً فلا كراهية فيه[٣].

---

(١) شرح الشافية للرضي: ٧٨٨/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٩١/٢.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف: ٢٠٨/٢.

ثانياً: التنبيه على الأصل المرفوض:

مما جاء في باب النسب وقد سماه سيبويه الإضافة، وابن الحاجب النّسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي الإضافة المعكوسة.

ويحدث به ثلاثة تغييرات: لفظيّ، ومعنويّ، وحُكْمِي:

فالأول: زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصري، وشامي، وعراقي.

والثاني: صيرورته اسمًا للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كقولك زيد قرشيّ أبوه، وأمه مضرية.

ويجب حذف ستةٍ متصلة بالآخِر منها ياء فَعِيلة بفتحٍ فكسر، صحيح العين غير مضعّفها، كحنيفة وحنَفِي، وصحيفة وصَحَفي بحذف التاء ثم الياء، ثم قلب كسرة العين فتحة، وشذ سَلِيقي، منسوبًا إلى سَلِيقة كما شذ عَمِيري وسَلِيمي، في عَمِيرة كلْب وسَلِيمة الأزد، نطقوا بالأول، للتنبيه على الأصل المرفوض، وللتفرقة بين عَمِيرة غير كلْب، وسَلِيمة غير الأزد[١].

وحذف يائه فرقاً بين المذكر والمؤنث كحنفي وشريفي في حنيف وشريف، ولم يعكس لأن الهاء تحذف للنسب فتتبعها الياء والحذف يأنس بمثله، ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسرتان لذلك فإبقاء الياء في ألفاظ نبهوا بها على الأصل المرفوض كقوله:

وَلَسْتُ بِنَحْوِيَ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فأعرِبُ

نسبة إلى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلقي[٢].

وأما معتل العين كطويلة، أو مضعَّفها كجليلة، فلا تحذف ياؤهما، تقول فيهما: طَوِيلي، وجَلِيلي[٣].

ثالثاً: الأصل المتروك:

تُفتح الهمزة العارضة في الجمع المُشاكل (مَفَاعل) مجعولة واواً فيما لامه واوٌ سلمت في الواحد بعد ألف، ومجعولة ياءً في غير ذلك من المعتل اللام، ويتعين جعل آخر الجميع ألفاً كـ(هَرَاوَة وهَرَاوَى)، و(قَضِيَّة وقَضَايَا)، و(زَاوِيَّة وزَوَايَا) والأصل الهرائي كالرسائل، والقضائي كالصحائف، والزوائي كالدَّواعي، لكن استثقل هذا الجمع؛ لكونه منتهى الجموع فخففوه في الصحيح بمنع الصرف، فإن اعتل آخره كان أثقل فزيد تخفيفاً بفتح ما قبل آخره جوازاً فيما

(١) شذا العرف في فن الصرف: ١٠٧-١٠٨

(٢) حاشية الخضري غلى ابن عقيل: ١٨٢/٣.

(٣) شذا العرف في فن الصرف: ١٠٨.

سمع كـ(مَهَارَى ومَدَارَى)، فإن انضم إلى اعتلال الآخر اعتلال ما قبله كما هو فيما ذكر من ذي الهمزة العارضة في الجمع تضاعف الثقل فقوى داعي التخفيف فالتزم في (مَطَايَا) وبابه ما جاز في (مَدَارَى) وأخواته، لكن بوجهٍ يكمل التخفيف؛ لأنَّ المفتوح هنا يقع بين أَلِفَيْن، فلو سلمت الهمزة عند فتحها كانت كألف ثالثة؛ فوجب التخفيف بإبدالها ياءً أو واواً، فأوثرت الياء؛ لكونها تجانس حركة الهمزة في الأصل، وكان للواو في ذلك حق، فجاءوا بها في جمع ما لامه واو سالمة ليشاكل الجمع الواحد في سلامة الواو رابعة بعد أَلِف وإنْ كانتا متغايرتين فقالوا: هَرَاوَى، وعَلاَوَى لذلك[١].

وربما فُعِل ذلك بما لم تسلم الواو في واحده نحو: مَطَاوَى وهَدَاوَى.

وعاملوا ما لامه همزة مِمَّا ذكر معاملة نظيره مِمَّا لامه حرف لين فقالوا: (خَطَايَا) وذلك أنَّ أصله: (خطائئ) بهمزتين، فصارت الثانية ياءً؛ لامتناع تحقيق همزتين في كلمة وقبلهما همزة عارضة في جمع فصار اللفظ بها كاللفظ بالقضائي فجرى على طريقته.

وقد شذَّ قول بعضهم: (خطائئ) بالتحقيق شذوذ قولهم في منية: (منائئ) على الأصل المتروك[٢].

وذكر ابن الناظم أن التصحيح في هذا النحو نادر، كقول بعضهم: اللهم اغفر لي خطائي[٣].

رابعاً: الأصل المهمل:

ذهب ابن مالك[٤] إلى أنّ كون اللام في (ذلك، وتلك ، وهنالك، وألالك) زائدة واضح سقوطها في (ذاك وتيك وهناك وألاك).

ومن ادَّعى زيادة الهمزة أو الميم أو النون أو التاء أو الهاء أو اللام مع خلوهن من القيود التي شرطت في زيادتهن فهو محجوج إلاَّ أن يسقط ما ادعى زيادته منهن في اشتقاق واضح، أو بتصريف، أو صيغة ترادف ما هو فيه، أو يلزم بتقدير أصالته وزن مهمل في الأصول.

خامساً: الرد إلى الأصل:

إنَّ مما ذكره الرضي في شرحه على الشافية[٥] أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما وهما (لامان) قلبتا (ألفين)، وإن لم تكونا في الاسم الجاري على الفعل، ولا الموازن له، كـ(رِباً وزِنًى)، أو كانا فيما يوازن الفعل بلا مخالفة له، كما في (أَحْوَى وأَشْقَى)، وإنما اشترط الجريان أو المشابهة المذكورة في العين دون اللام لأن اللام محل التغيير فيؤثر في قلبها العلة

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف: ١/١١٤-١١٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح ابن الناظم: ٨٤٦، وينظر: وشرح الأشموني ٤/٢٩٢.

(٤) إيجاز التعريف في علم التصريف: ١/١٠٠.

(٥) شرح الشافية: ٣/١٥٧.

الضعيفة: أي تحركها وانفتاح ما قبلها إن لم يكن بعدهما موجب للفتح نحو (غَزَوَا ورَمَيَا) في الماضي و(تَرْضَيَان وتُغْزَوَان) في المضارع، و(عَصَوَان وَرَحَيان) في الاسم، فإن ألف الضمير في (غَزَوَا وَيَرْضَيان) وألف التثنية في (عَصَوَان وَرَحَيَان) إنما ألحقتا بالألف المنقلبة عن الواو والياء فردت الألف التي هي لام إلى أصلها من الواو والياء، إذ لو لم ترد لالتبس المثنى بالمفرد ومثنى المضارع في الماضي، عند سقوط النون، فلو قلبت الواو والياء إلى الألف بعد رد الألف إليهما لحصل الوقوع فيما فُر منه، أعني الالتباس، وإنما لم يقلب في (اخْشَيَا) لكونه فرع (يَخْشَيَان) المؤدي إلى اللبس لو قلبت لامه، وإنما لم يقلب في (اخْشَيَنَّ) لعروض حركة الياء لأجل النون على ما تقدم، فالحق أن يقال: لم تقلب حروف العلة المتحركة لأجل إلحاق ألف الضمير في (غَزَوَا ورَمَيَا)، وألف المثنى والجمع في نحو (عَصَوَان وصَلَوات)، ونون التأكيد في نحو (ارْضَيَنَّ)، ألفاً، لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق، فإنها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك، فحركتها إذن عارضة، ولا يقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا بحركة عارضة، و(يَرْضَيَان ويُغْزَوَان وعَصَوَان ورحيان) هذه اللواحق كما ذكرنا أوجبت رجوع الألفات إلى أصولها لئلا يلتبس، ولم يقلب الواو والياء ألفاً بعد الرد إلى الأصل لئلا يكون رجوعاً إلى ما فر منه.

سادساً: مراجعة الأصول:

عقد ابن جني في كتابه الخصائص باباً سماه(في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى) ذكر فيه استعماله لهذا المصطلح في مواضع متعددة ومما ذكره على سبيل المثال لا الحصر أنّ الشاعر إذا اضطُرّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يَرِد به سماع وما جاء في هذا الباب قول أبي الأسود في ماضي الفعل (ودع) الذي لم يُستَعمل منه إلا المضارع:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحبّ حتى ودَعَهْ

وعلى ذلك قراءة بعضهم[١] (ما وَدَعك ربك وما قلى) بالتخفيف أي ما تركك دلّ عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضَرْب من القلىَ و(ودع) مراجعة أصلٍ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها مالا خفاء به.

إنّ استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جار في حكم العربيّة مجرى اجتماع الضدّين على المحلّ الواحد في حكم النظر وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جَرَيا مجرى الضدّين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد[٢].

---

(١) وهي قراءة: أبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي غبلة ومقاتل ويزيد النحوي وغيرهم، ينظر المحتسب: ٣٦٤/٢.

(٢) الخصائص: ٣٩٦/١.

المبحث الثاني

استعمال مصطلحات تدل على لفظ أصل

تعددت طرائق العلماء في ذكر لفظ الأصل و الإشارة إليه لتوضيحه فكان ذلك بألفاظ ومصطلحات مختلفة ففي صفحات آنفة أوردنا مصطلحات استعمل فيها لفظ أصل مركبة مع كلمات أخرى، وفي هذا المبحث نذكر القسم الآخر منها التي لم يُستعمل فيها لفظ أصل، وهي:

أولاً: لغة مرغوب عنها:

كلمة حتد من وجوه اسْتعْمالها: الحتد وَهُوَ الْمقَام بِالْمَكَانِ يُقَال: حتد يحتد حتدا هِيَ لُغَة مَرْغُوب عَنْهَا[1].

والمحتد: الأَصْل يُقَال: فلَان من محتد صدق.

ثانياً: المهجور:

ذكر ابن إياز[2] أن اجتماع ثلاث واوات في الآخر مهجور فقلبت الواوان ياأين، وأبدلت الأولى كسرة فصار: مقويّاً، وقوله: "ولا مكسورة" يحترز به من (رِضيٌّ) أصله: (رِضوٌّ) لأنه من (الرضوان) فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفا وانكسار ما قبلها فصار: (رضي) ونقول في اسم المفعول منه: (مَرضِيٌّ) و(مَرضُوٌّ) على الأصل؛ وهو قليل.

لأن لام (فعول) جمعا" يحترز به من (فعل) الذي لامه واو ليس بجمع ولكنه مصدر نحو: (عتو) مصدر: (عتا) فإن الوجه الجيد في هذا التصحيح، والقلب ضعيف ويُعطى متلوّهما الواو الزائد التي قبل الواو التي هي لام ما ذكر من إبدال وادغام؛ فإن كانت لام مفعول ليست عينه واواً، وذلك نحو: (مَعدُوّ) فإنه يجيء منه: (مَعدي) وجاء في: (معدو: معدي). قال الشاعر[3]:

وقد عَلِمَت عِرسي مليكة أنني أنا الليثُ مَعدِيًا عليه وعادياً

وهو أنه لما استثنى ذلك لأن الأول يجب فيه القلب إلا أن يشذ فيه شيء فيحفظ.

والباقي الأكثر فيه القلب، والتصحيح قليل، والمصنف قصده ما يكثر فيه التصحيح، ويقل فيه القلب[4].

---

(١) الجمهرة: ٣٨٥/١ وكتاب الأفعال: ٣٩٤/١.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف: ١٩٣/١.

(٣) البيت الشاعر عبد يغوث الحارثي من أهل الجاهلية من قصيدة قالها يوم أُسر، ينظر الخزانة: ٣٨١/٦، وشرح المفصل: ٧٥،٨٢/٤.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف: ١٩٢/١.

وقيل: إنه شاذ، لأنه بناه من (عدي يعدي) ولكن الرواية جاءت في الخزانة على الأصل (معدو)، و من الفعل(عدا) [١].

ثالثاً: المُمات:

جاءت في القرآن أشياء لم يكثر مجيئها في كلام العرب فمنها (مُهيمن) وأجمع الناس على أنه (مفيعل) وانه مُكَبَّر، وإن وافق لفظه لفظ التصغير وهو جارٍ على (فيعل) وإذا حمل على الاشتقاق؛ فإنه لا يخلو من أمرين: أحدهما أن يكون من (همن) وهذا فعل (مُمات) وإن كان كذلك فليس يجب أن يخرج من كلام العرب لأن اللغة واسعة جدًا ولا يمكن أن يدعى حصولها في الكتب عن آخرها وقد تكون الكلمة حقيقَّة في اللفظ ولم ينطقوا بها فيما اشتهر من الكلام[٢].

رابعاً: المهمل:

ذكر ابن مالك[٣] أن يكون المماثل في أحد الأصول الثلاثة نحو: جلباب؛ فإن كان التماثل في أربعة أحرف لا أصل للكلمة غيرهن، ولا يفهم المعنى بسقوط بعضهنَّ كـ(وسوس) و(سِمْسَم)، فالجميع أصول.

فإن كان للكلمة أصل غيرهن كـ(صَمَحْمَح)، و(مرمريس) فالمثلان زائدان.

فإن فُهِم المعنى بسقوط أحدهما فهو زائد نحو: كفكفت الشيء بمعنى كففته، كان في الأصل كفَّفت بثلاث فاءات، الأولى عين. والثانية زائدة، والثالثة لام، فاستثقل توالي الأمثال فَرُدَّ إلى باب (سمْسَم) بزيادة مثل الفاء بدل مثل العين تخفيفاً، وقد خففوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال ياء نحو: تَظَنَّيْت؛ لأنَّه من الظن.

وكلا التخفيفين مطرد في أقيسة الكوفيين.

والبصريون فيهما مع السماع، ويرون أنَّ (كفكف) وأمثاله بناء مرتجل رباعي كل حروفه أصول وليس من مادة الثلاثي في شيء وهذا تكلف، والمختار فيه ما قاله الكوفيون.

وأمَّا تَظَنَّيْتُ فالمختار فيه الاقتصار على السماع، فلو كانت الأمثال أربعة تعين إبدال الرابع ياءً إن لم يكن هاء نحو: (رُدَدِّيَة)، وهو مثال: (خُبَعْثِنَة) من الرَّد.

---

(١) ينظر الخزانة: ٣٨١/٦.

(٢) رسائل الملائكة:٢٢٨-٢٣٠.

(٣) إيجاز التعريف في علم التصريف: ٨٧-٨٩.

ومن قال: أُمَيِّيٌّ فجمع في النسب أربع ياءات، قال في هذا المثال: رُدَدَّدَةٌ.

فإنْ كان المماثل الفاء وحدها فمماثلها أصل كـ قرقف؛ لانتفاء دليل الزيادة باشتقاق غيره، ولأنَّ استعمال مثل الأصل مزيداً متأخر في الرتبة عن استعماله أصلاً فيما أهملت أصالة مثله، فلا يصلح أن يستعمل بزيادته.

ومعلوم أنَّ وقوع مثل الفاء مهمل إلاَّ ما ندر من نحو: (ددن) فإهمال وقوعه زائد أحق.

الخاتمة

بعد جولة سريعة في مؤلفات القدماء الصرفية لتتبع ظاهرة لفتت انتباهنا كثيراً إلى جانب ظاهرة الأصل والفرع بما أنهما شائعة في فروع اللغة المختلفة إلا أن الذي لم يكن معروفاً سابقاً تخريجهم قسم من المسائل الصرفية التي لم يجدوا لها أصلاً نسبوها إلى أصل مندثر لم يُستعمل سابقاً أو كان مستعملاً لمدة من الزمن ثم تُرك لذلك نبَّهَ عليه العلماء بطرق وأساليب مختلفة، قمتُ ببيانها في ثنايا هذا البحث المتواضع.

لذلك فقد تعددت مناهجهم وطرقهم في ذكره أو التنبيه عليه، ففي أحيان كثيرة يكون التصريح به لمعالجة الكثير من الظواهر الصرفية التي عجزوا عن توجيهها إلا بالعودة إليه، فمن هذه المصطلحات التي سارت إلى جنب الأصل والفرع، التنبيه على الأصل والأصل المتروك والمحذوف ومراجعة الأصول ورد الأصل ومنها أيضاً المُمات والمهجور والمتروك والمرغوب عنه وغيرها، فتتبعتها في قسم من الكتب الصرفية وإلقاء الضوء عليها لتوضيحها للقارئ وبيان منهج العلماء في ذكرها وموقفهم منها ولضيق الوقت وسعة المادة أهملت كثيراً من المسائل فضلاً عن ذلك صيغ أخرى تدلل على هذا المفهوم وعلى موقف المحدثين لهذه الظاهرة ونقدهم لها وأطلقوا عليها اسم الركام اللغوي أو التحجر اللغوي، وأول من أثار هذه القضية وفصّل القول فيها رمضان عبد التواب و كمال بشر ثم تبعهم مجموعة من الباحثين بين مؤيد لموقفهما ورافض وأفردوا لها دراسات مستقلة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر

- إيجاز التعريف في علم التصريف، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م
- التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف لجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي، علق عليه: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.
- حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،ط٤، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- رسائل الملائكة، أملاه: أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت٤٤٩هـ) عني بتحقيقه وشرحه وضبطه ومعارضته: محمد سليم الجندي، عضو المجمع العلمي العربي دار صادر – بيروت ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ت: ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٤٢٠
- شرح الأشموني غلى ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي، ت: ٩٠٠هـ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م
- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز، (ت: ٦٨١ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
- شرح الشافية: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، ت: ٦٨٦هـ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥.

- شرح الشافية، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش(ت:٦٤٣هـ)، قدم له: ايميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- كتاب الأفعال، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، ويعرف بابن الحداد، ت: بعد ٤٠٠ هـ، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية،
- ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- لسان العرب، ابن منظور، عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، وزارة الأوقاف، مصر، ١٣٩٨هـ-١٩٦٩م.
- مقاييس اللغة، ابن فارسو أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان الأردن.